

تقرير مدقق الحسابات

AGI

Audit • Tax • Advisory
تدقيق • ضريبة • إستشارات

ABBASI GROUP INTERNATIONAL
مجموعة العباسي الدولية

Al Abbasi & Partners - Chartered accountants & Financial advisors
العباسي وشركاه - محاسبون قانونيون واستشاريون

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة/ المساهمين المحترمين
شركة الأردن الدولية للتأمين
(شركة مساهمة عامة محدودة)
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

تحية طيبة وبعد،،،

الرأي:

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة لشركة الأردن الدولية للتأمين ("الشركة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢، قائمة الربح أو الخسارة الموحدة وقائمة الدخل الشامل الآخر الموحدة، وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة، وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى من ١ إلى ٤٥.

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة المرفقة ككل تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة في المملكة الأردنية الهاشمية.

أساس الرأي:

تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة في المملكة الأردنية الهاشمية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية" في تقريرنا. إننا مستقلون عن الشركة وذلك وفقاً لقواعد آداب وسلوك المهنة الصادر عن مجلس المعايير الدولية لآداب وسلوك المهنة للمحاسبين المهنيين وكذلك متطلبات آداب وسلوك المهنة المعتمدة في المملكة الأردنية الهاشمية ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية، كما أننا نلتزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد والمتطلبات. باعتبارنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأي

أمر آخر

إن القوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ والتي تظهر أرقام القوائم المالية لأغراض المقارنة قد تم تدقيقها من قبل مدقق حسابات آخر وقد أصدر تقريراً غير متحفظاً حولها بتاريخ ٢٨ شباط ٢٠٢٢.

أمور التدقيق الأساسية:

إن أمور التدقيق الهامة هي الأمور التي، وفقاً لحكمنا المهني، لها الأهتمام الأكبر في تدقيقنا للقوائم المالية للسنة الحالية. إن هذه الأمور تم وضعها في الاعتبار في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل وعند تكوين رأينا حولها، وليس لغرض إبداء رأي منفصل حول هذه الأمور.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تابع)

أمور التدقيق الأساسية: (تابع)

نطاق التدقيق لمواجهة أمر التدقيق الهام وفيما يلي أهم إجراءات تدقيقنا لهذا الأمر	أمر التدقيق الهام
<p>تضمنت اجراءات التدقيق التي قمنا بها مايلي: تقييم وتصميم وتنفيذ وفعالية أهم اجراءات الادارة الرقابية المتعلقة بعملية الادعاءات والتي تضمنت اجراءات رقابة على اكتمال ودقة تقديرات الادعاءات المتبعة.</p> <p>اجراء اختبارات تفصيلية لعينة مختارة من مبالغ الادعاءات المقيدة والمبلغ عنها والتي تم دفعها ومقارنة مبلغ الادعاءات الموقوفة ببيانات ثبوتية ملائمة لتقييم الاعاءات الموقوفة والمخصصات الفنية.</p> <p>مراجعة كفاءة ومهارة واستقلالية وموضوعية الخبير الاكتواري المعين من قبل الشركة ومراجعة بنود الاتفاقية بين الخبير الاكتواري والشركة لتحديد كفاءة نطاق عمله لأغراض التدقيق.</p> <p>قيمتنا اجراءات حول اكتمال ودقة المعطيات المستخدمة في احتساب المخصصات الفنية.</p> <p>قارنا تقرير الخبير الاكتواري للسنة الحالية مع السنة السابقة لتقييم عدم وجود فروقات مادية في التقديرات والفرضيات المستخدمة.</p> <p>راجعنا الافصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة المتعلقة بهذا الامر لتحديد فيما اذا كانت متوافقة مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية.</p>	<p>١- المخصصات الفنية: لدى الشركة مخصصات فنية كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٢ بقيمة ٧,٣٧٥,٥٧٩ دينار اردني تشمل ادعاءات غير مبلغة ومخصصات فنية اخرى، حيث تستخدم الادارة عدد من المناهج الاكتوارية لتقدير هذه الادعاءات وهذا يتطلب تطبيق أحكام هامة وتقديرات معينة.</p> <p>يعد قياس المخصصات الفنية من الامور الهامة للادارة والتي تتطلب أحكام مهنية نظراً لمستوى الموضوعية المتأصلة في تقدير أثر حدوث الادعاءات والذي لايزال ذو مخرجات نهائية غير مؤكدة.</p> <p>قمنا بتحديد هذا الامر كأمر تدقيق رئيسي نظراً لاهمية المبالغ المتعلقة بها ومستوى التقديرات الهامة التي تم تطبيقها من قبل الادارة في عملية تحديد اجمالي مخصص الادعاءات.</p> <p>الايضاحات حول القوائم المالية الموحدة تبين المزيد من التفاصيل المتعلقة بهذا الامر.</p>
<p>وفيما يلي أهم إجراءات تدقيقنا لهذا الأمر اجراءات التدقيق التي قمنا بها مايلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> تقييم تصميم وتنفيذ اجراءات رقابية حول تقييم الاستثمارات العقارية. تقييم كفاءة واستقلالية ومهارة وقدرات المقيمين الخارجيين. راجعنا خطاب التكليف مع المقدر الخارجي لتحديد ما إذا كان النطاق كافياً لأغراض تدقيق الحسابات. مقارنة المدخلات في التقديرات العقارية حيثما ينطبق ذلك مع المستندات الثبوتية بناءً على عينة مختارة. إعادة اجراء الدقة الحسابية للتقييمات. 	<p>٢- تقييم الاستثمارات العقارية: يتم قياس الاستثمارات العقارية للمجموعة بالتكلفة ناقصاً التذني المتراكم في القيمة حيث بلغت قيمتها الدفترية كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٢ مبلغ ٧,٤٠٩,٠٣٥ دينار اردني.</p> <p>لغرض تحديد ما إذا كانت هذه الاستثمارات قد انخفضت أم لا يتم اجراء تقييم للقيمة العادلة للاستثمارات العقارية في نهاية كل سنة مالية من قبل مقدرين عقاريين خارجيين، واعتبرنا هذا الامر هام كونه يحتاج الى أحكام هامة في تحديد منهجية التقييم المناسبة التي سيتم استخدامها، والتقديرات الهامة التي يتعين القيام بها.</p>

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تابع)

أمور التدقيق الأساسية: (تابع)

نطاق التدقيق لمواجهة أمر التدقيق الهام (تابع)	أمر التدقيق الهام (تابع)
<p>وفيما يلي أهم إجراءات تدقيقنا لهذا الأمر (تابع)</p> <p>إجراءات التدقيق التي قمنا بها مايلي: (تابع)</p> <ul style="list-style-type: none"> مراجعة المبالغ الواردة في التقديرات بالمبالغ التي تم الإفصاح عنها في القوائم المالية الموحدة، وقمنا بمراجعة الإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة المتعلقة بهذا الأمر لتحديد فيما إذا كانت متوافقة مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية. 	<p>٢- تقييم الاستثمارات العقارية: (تابع)</p> <p>تشير التقييمات التي اعددها المقدرين الخارجيين الى ان تقييم الاستثمارات العقارية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ أعلى من تكلفتها، وفي تحديد التقييم استخدم المقدر نهج المقارنة في السوق لقطع الأراضي المماثلة.</p> <p>تحديد القيمة العادلة للاستثمارات العقارية يتطلب استخدام تقديرات هامة وبالتالي تم اعتباره من أمور التدقيق الرئيسية.</p>
<p>وفيما يلي أهم إجراءات تدقيقنا لهذا الأمر إجراءات التدقيق التي قمنا بها مايلي:</p> <p>تقييم تصميم وتنفيذ الضوابط على عملية تقييم الاستثمارات غير المدرجة.</p> <p>تقييم كفاءة واستقلالية ومهارة وقدرة المقيم الخارجي.</p> <p>مراجعة خطاب التكاليف مع المقيم الخارجي لتحديد ما إذا كان النطاق كافياً لأغراض التدقيق.</p> <p>مطابقة التقييمات التي تم اجرائها من قبل المقيم الخارجي مع القيم التي تم اقرارها في القوائم المالية للمجموعة.</p> <p>قيمنا منهجية التقييم والتقديرات المستخدمة في التقييمات من خلال المختصين لدينا.</p> <p>طابقنا مدخلات التقييم مع بيانات التدقيق الثبوتية على أساس العينة حيثما ينطبق ذلك.</p> <p>تحققنا من الدقة الحسابية للتقييمات، كما قيمنا إفصاحات القوائم المالية الموحدة المتعلقة بهذا البند مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية.</p>	<p>٣- تقييم الاستثمارات غير المدرجة في اسواق مالية:</p> <p>ظهر في قائمة المركز المالي لدى المجموعة استثمارات في أسهم شركات غير مدرجة في اسواق مالية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ بقيمة ١,٧٢٨,٤٢٥ دينار وصنفت كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل.</p> <p>ورد في إيضاح رقم (٧) تقييم الاستثمارات غير المدرجة في الاسواق المالية يتطلب استخدام مدخلات عدا عن بيانات السوق الملحوظة في تقييم هذه الاستثمارات وبالتالي فهي متأصلة موضوعياً بطبيعتها. كما انها تتطلب تطبيق اجتهادات جوهرية من الادارة في تحديد منهجية التقييم المناسبة واستخدام افتراضات مثل التدفقات النقدية المستقبلية وأسعار الخصم وتعديلات مخاطر السوق واخرى حيث تم اجراء هذه التقييمات من قبل مقيم خارجي.</p>

مسؤولية المدقق عن تدقيق القوائم المالية الموحدة:

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أي أخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن التدقيق الذي تم القيام به وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة في المملكة الأردنية الهاشمية سنكتشف دائماً عن خطأ جوهرية عند وجوده. تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان يتوقع بشكل معقول بأنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناء على هذه القوائم المالية.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تابع)

مسؤولية المدقق عن تدقيق القوائم المالية الموحدة: (تابع)

وكجزء من التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة في المملكة الأردنية الهاشمية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال التدقيق وعلينا أيضا:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود أي أخطاء جوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لأن تكون أساسا لإبداء رأينا، يعد خطر عدم اكتشاف أي خطأ جوهرية ناتج عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
 - الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق، من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة وفقا للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية للشركة.
 - تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
 - استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهرية يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول مقدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمفهوم الاستمرارية. وإذا ما استنتجنا وجود عدم تأكيد جوهرية، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية وإذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، نقوم بتعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الاستمرار في العمل وفقاً لأساس الاستمرارية.
 - تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تظهر المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - بشأن النطاق والتوقيت المخطط للتدقيق والنتائج الهامة للتدقيق، بما في ذلك أية أوجه قصور هامة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال التدقيق.
- كما نقوم بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا التزمنا بالمطلوبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، وإبلاغهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بأنها تؤثر بشكل معقول على استقلاليتنا، وتقديم ضوابط الالتزام ذات العلاقة إذا تطلب ذلك.
- ومن الأمور التي يتم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها أهمية بالغة أثناء تدقيق القوائم المالية للفترة الحالية، واعتبارها أمور تدقيق رئيسية. نقوم بتبيان هذه الأمور في تقريرنا مالم تحظر الأنظمة والقوانين الإفصاح العلني عن هذا الأمر، أو عندما، وفي ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر لا ينبغي الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب التبعات السلبية للإبلاغ والتي تفوق - بشكل معقول - المصلحة العامة في ذلك الإبلاغ.

تقرير حول المتطلبات القانونية:

تحتفظ شركة الأردن الدولية للتأمين المساهمة العامة المحدودة بسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢م، وتتفق من كافة النواحي الجوهرية مع القوائم المالية الموحدة المرفقة ونوصي الهيئة العامة بالمصادقة عليها.

التاريخ: ٢٧ شباط ٢٠٢٣

شركة العباسي وشركاه
(عضو مستقل في مور العالمية)

حسن أمين عثمان
إجازة رقم (٦٧٤)

